

الوصول الى اماكن عملهم في اسرائيل؛ كذلك أصبح حال عشرات آلاف العمال، العاملين في مصانع وورش ومعامل في الضفة والقطاع، بالإضافة الى اصحاب الحوانيت والمحال التجارية. وتعرض الموسم الزراعي للانهايار، فتلقت المحاصيل الزراعية والفاكهة التي لم يتمكّن المواطنون من جمعها؛ ونفقت اعداد كبيرة من الدواجن والابقار. وتولد عن ذلك، كلّه، نقص كبير في البضائع والمواد الغذائية في الاسواق (المصدر نفسه). وقدّر الاقتصادي الفلسطيني، عبدالفتاح ابو شكر، الخسارة الناجمة عن الحصار بحوالى خمسين مليون دولار اسبوعياً (كتاب، مصدر سبق ذكره، ١٩٩١/٢/٨).

في مواجهة الظروف، هذه، أصدرت لجنة التوجيه، التابعة للقيادة الموحدة للانتفاضة، نداءها الثاني منذ اندلاع حرب الخليج، دعت فيه المواطنين الى «دعم العراق وعدم تركه معزولاً في هذه المعركة، التي هي معركة الامة العربية وجميع الضعفاء في العالم». وحثّت اللجنة المواطنين على تشكيل لجان الدفاع الذاتي ولجان التعليم ولجان المساعدة الاجتماعية. وطالبت التجار، في الضفة والقطاع، بعدم رفع اسعار المواد الغذائية (جيروزاليم بوست، ١٩٩١/١/٢١).

### صواريخ على تل - ابيب

استقبل المواطنون في الضفة والقطاع ضرب اسرائيل بصواريخ «الحسين» العراقية بالفرحة والتلهيل والتكبير. وصعد كثيرون من سكان الضفة الى سطوح المنازل لمشاهدة تساقط الصواريخ العراقية على منطقة تل - ابيب، وردّد بعضهم: «جاء الكيماوي». ومع انتشار هذه الاجواء الجديدة تراجع، الى حد بعيد، القلق الذي ساور غالبية المواطنين في الايام السابقة، حيث انتشرت اجواء الاحباط، والتخوف من احتمال اندلاع حرب كيميائية، فبعد سقوط الصاروخ الاول على منطقة تل - ابيب الكبرى تغيرت مشاعر الفلسطينيين «الذين باتوا غير مهتمين بالعيش أو بالموت». وربما كان الشعور هذا نابعاً من رغبتهم في تجاوز حالة الاحباط التي سادت مع بدء الغارات الجوية للحلفاء على العراق (الحياة، لندن، ١٩٩١/١/١٩).

أمّا المواطنون في قطاع غزة، فقد كانوا

مشيراً الى تمديد غلق مكاتب أخرى تابعة للمركز ذاته، لم يحدّد عددها، كانت أغلقت منذ تموز (يوليو) ١٩٨٨. وزعم ان هذه المكاتب، جميعها، «شكلت غطاءً لنشاطات م.ت.ف.» في الضفة الفلسطينية، مضيفاً انه طبقاً للمواد التي تمتّ مصادرتها من مكاتب المركز، يصار الى التحقق ممّا اذا كان يتعين على السلطات الاسرائيلية ملاحقة فيصل الحسيني قضائياً (القدس العربي، لندن، ١٩٩١/٢/٢٦). وفي اجراء تعسفي آخر، اقدمت السلطات الاسرائيلية على اعتقال استاذ الفلسفة بجامعة بيرزيت، د. سري نسيبة، خارج بيته في القدس، بتاريخ ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، حيث وجهت اليه تهمة نقل معلومات الى العراق. وقد أوضح وزير الدفاع الاسرائيلي، ارنس، ان اعتقال نسيبة جاء نتيجة قيامه «بنشاطات لجمع المعلومات [لصالح] المخابرات العراقية، خصوصاً بعد الهجمات الصاروخية التي تعرضت لها اسرائيل» (جيروزاليم بوست، ١٩٩١/١/٣٠). وبناء عليه وبموجب قوانين الطوارئ، وضع نسيبة في الحجز الاداري لمدة ستة شهور. أمّا نسيبة، فوصف التهمة الموجهة اليه بأنها «سخيفة». وكشف عن انه لم يطلع حتى على ملف الاتهام. الى ذلك، أوقفت سلطات الاحتلال عدداً من الصحافيين بحجج مختلفة (الحرية، نيقوسيا، ١٩٩١/٢/١٠).

أدت اجراءات القمع والحصار، هذه، الى توقف شبه كامل لنشاطات وكالة غوث اللاجئين (أونروا) الخاصة بتقديم مواد غذائية الى سكان المخيمات، ممّا خلق صعوبات كبيرة لآلاف المواطنين، حيث غالبية سكان قطاع غزة هم من سكان المخيمات، بالإضافة الى سكان ستة عشر مخيماً فلسطينياً في الضفة. ولم يسمح، طوال فترة فرض حظر التجول، إلا بتوزيع جزئي، ومحدود، لمساعدات وكالة الغوث. وتمّ ذلك في اربعة، أو خمسة، مخيمات فقط، بينها الدهيشة ونور شمس، اللذان أخضعا لحظر تجول استمر منذ الرابع والتاسع من كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، على التوالي (فلسطين الثورة، ١٩٩١/٢/١٠)؛ كما أدت، على الصعيد الاقتصادي العام، الى انقطاع أرزاق الغالبية الساحقة من المواطنين. فقد بات اكثر من مئة وعشرين الف عامل فلسطيني غير قادرين على